(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
2025 (حزيران), مجلد 3,عدد 2 ,الصفحات 12-36

التطور التاريخي في السياسة التنموية للإمام علي - عليه السلام- في ضوء نهج البلاغة

م.م. نجاح لفتة رهيف [1]*

[1]جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ذي قار، العراق

الملخص:

نسعى في هذا البحث إلى تحليل التطور التاريخي للسياسة التنموية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كما تتبدى في نصوص "نهج البلاغة"، ورصد مدى تأثر هذه السياسة بالتحولات والمتغيرات التي شهدها عصره، اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي ومنهج تحليل المحتوى، من خلال دراسة الخطب والرسائل والحِكَم المنسوبة للإمام في "نهج البلاغة" وتصنيفها ضمن مراحل تاريخية رئيسية: مرحلة ما قبل الخلافة، ومرحلة بداية الخلافة وتأسيس الدولة، ومرحلة الصراعات الداخلية وإدارة الأزمات، وقد خلص البحث إلى أن السياسة التنموية للإمام علي (عليه السلام) تميزت بالثبات على مبادئ جوهرية مستمدة من الإسلام، كالعدل بمفهومه الشامل، وإحقاق الحقوق، والمسؤولية، ورعاية مصالح الرعية، ومحاربة الفساد. وفي الوقت ذاته، أظهرت هذه السياسة تطوراً وتكيفاً واضحاً في الأولويات، ودرجة التفصيل، واللغة المستخدمة، وآليات التطبيق، استجابةً لطبيعة دوره المتغير (من مستشار إلى حاكم) وللتحديات المستجدة في كل مرحلة، فانتقلت سياسته التنموية من التركيز على طرح المبادئ العامة والنصح في فترة ما قبل الخلافة، إلى صياغة وتطبيق سياسات إدارية ومالية وأمنية مفصلة وعملية عند توليه الخلافة، خاصة خلال فترة الصراعات الداخلية. وقد برزت في هذه المرحلة قدرته الفائقة على الموازنة بين متطلبات إدارة الدولة في السلم والحرب، وبين الحفاظ على أسس التنمية العادلة، كما يتجلى بوضوح في وثائق إدارية ناضجة كعهده لمالك الأشتر.

الكلمات المفتاحية: التطور التاريخي، السياسية، التنمية، نهج البلاغة، العدالة.

The Historical Development of Imam Ali's Development Policy - Peace be Upon Him - in light of Nahj al-Balagha

Asst.Lecturer. Najah Laftat Rahif[1*]

[1]*University of Dhi Qar, College of Education for Humanities, Dhi Qar, Iraq*

Abstract:

This study aims to analyze the historical development of the developmental policy of Imam Ali ibn Abi Talib (PBUH) as manifested in the texts of "Nahj al-Balagha," and to investigate the extent to which this policy was affected by the transformations and changes of his era. The research employed a historical-analytical methodology and content analysis, examining the sermons, letters, and maxims attributed to the Imam in "Nahj al-Balagha" and categorizing them into key historical phases: the pre-Caliphate period, the early Caliphate and state-building phase, and the period of internal conflicts and crisis management.

The findings conclude that Imam Ali's (PBUH) developmental policy was characterized by steadfast adherence to core principles derived from Islam, such as comprehensive justice, the upholding of rights, accountability, concern for the welfare of the populace, and combating corruption. Simultaneously, this policy exhibited clear development and adaptation in its priorities, level of detail, language used, and application mechanisms, responding to his evolving role (from advisor to ruler) and the emerging challenges of each phase. Consequently, his developmental policy transitioned from an emphasis on articulating general principles and offering counsel during the pre-Caliphate period, to the formulation and implementation of

* **Email address: njahlfth64@gmail .com**

detailed and practical administrative, financial, and security policies upon his assumption of the Caliphate, particularly during the era of internal strife. This phase distinctly highlighted his exceptional ability to balance the exigencies of state administration in times of peace and war with the preservation of the foundations of just development, a capacity clearly manifested in mature administrative documents like his directive to Malik al-Ashtar.

Keywords: Historical Development, Policy, Development, Nahj al-Balagha, Justice.

المقدمة:

إنَّ دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في عهد رسول الله (ﷺ) وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والتعمق في إنجازاتهما الحضارية من الناحية الاقتصادية، يُعدُّ حافزاً فكرياً عظيماً.

والتأمل في سيرة الإمام علي (عليه السلام) ودوره المحوري في البناء الاقتصادي للدولة الإسلامية يدفع العقل إلى التفكر العميق في هذه التجربة المباركة. فمن خلالها، تبلور المنظور الإسلامي العملي لمعالجة مشكلات الأمة وشؤون الدولة، وذلك بتوجيه الأنظار نحو المشكلة، وتحليل جوانبها، ثم ابتكار الحلول المناسبة. هذا المنهج يضمن تحقيق التقدم الاقتصادي والنمو المستدام الذي يتوافق مع حياة الإنسان، مستفيدين من التطور التاريخي في السياسة التنموية للإمام علي (عليه السلام) كما وردت في "نهج البلاغة".

أولًا: أهمية الموضوع

تحتل شخصية الإمام علي بن أبي طالب (ع) مكانة محورية في التاريخ والفكر الإسلامي، ويُعدُّ "نهج البلاغة" من أهم المصادر التي تنقل فكره ورؤيته في مختلف المجالات، بما في ذلك أسس الحكم وإدارة الدولة وتحقيق رفاهية المجتمع. تمثل "السياسة التنموية" للإمام علي، بمفهومها الشامل (العدالة الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الإصلاح الإداري، الأمن، البناء والعمران، التنمية الروحية والأخلاقية)، نموذجاً ملهماً للحكم الرشيد.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يقدم فهماً أكثر عمقاً وواقعية لشخصية الإمام علي (عليه السلام) كقائد ومفكر وحاكم، وتبرز نهج البلاغة ليس فقط ككنز من كنوز الحكمة والبلاغة والأدب الرفيع، بل أيضاً كسجل حي يعكس تفاعل المبادئ السامية مع تحديات التطبيق العملي ومتطلبات الواقع المتغير. إن هذا التحليل يسهم في إثراء الدراسات الإسلامية في مجالات الفكر السياسي والإداري والتنموي، ويقدم نموذجاً تاريخياً وملهماً لكيفية استلهام القيم الثابتة في معالجة القضايا المتغيرة والمتجددة.

ثانيًا: مشكلة البحث

غالباً ما تُدرس مبادئ الإمام علي التنموية كمنظومة متكاملة وثابتة. إلا أن نصوص نهج البلاغة تمثل خطابات ورسائل صدرت في مراحل زمنية مختلفة وتحت ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة من حياة الإمام (قبل خلافته، وأثناء خلافته بما شهدته من تحديات جسيمة). يثير هذا تساؤلاً حول مدى وجود "تطور تاريخي" أو تكيّف في أولويات وسُبل تطبيق هذه السياسة التنموية كما يعكسها نهج البلاغة، استجابةً لتلك المتغيرات التاريخية.

ثالثًا: الأهداف

يهدف هذا البحث إلى تتبع التطور التاريخي المحتمل في السياسة التنموية للإمام علي (ع) ورصده من خلال تحليل نصوص نهج البلاغة ذات الصلة وربطها بالسياقات التاريخية المختلفة التي صدرت فيها، وبالتالي توجد مجموعة من الأهداف يسعى البحث لتحقيقها وهي:

1. تحديد وتعريف الأبعاد والمكونات الرئيسية للسياسة التنموية في فكر الإمام علي (ع) المستمد من نهج البلاغة.
2. وضع إطار زمني مقترح للمراحل التاريخية الرئيسية في حياة الإمام علي (ع) ذات الصلة بموضوع البحث.
3. تحليل مضمون نصوص نهج البلاغة المتعلقة بالسياسة التنموية وتصنيفها وفقاً للإطار الزمني المقترح (مع الإقرار بصعوبات التأريخ الدقيق لبعض النصوص).
4. المقارنة بين محتوى وأولويات الخطاب التنموي عبر المراحل التاريخية المختلفة.
5. استكشاف ورصد مظاهر التطور أو التكيف أو الثبات في فكر الإمام علي التنموي كما يعكسه نهج البلاغة.
6. تقييم أثر السياق التاريخي على بلورة وتطور السياسة التنموية في نهج البلاغة.

رابعًا: منهجية البحث

لما كان موضوع البحث التطور التاريخي في السياسة التنموية للإمام علي - عليه السلام- في ضوء نهج البلاغة فسوف اتبع المنهج التاريخي لتحديد المراحل الزمنية والسياقات التاريخية المختلفة في حياة الإمام علي (ع) وتأثيرها المحتمل، والمنهج التحليلي لتحليل الدلالات والمعاني والمقاصد من النصوص المستخرجة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

إن السياسة التنموية مجموعة متكاملة ومنظمة من الإجراءات والخطط والاستراتيجيات والقرارات والأهداف التي تضعها وتنفذها دولة ما (أو سلطة مسؤولة كمنظمة دولية أو إقليمية) بهدف إحداث تغييرات إيجابية ومستدامة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمجتمع معين، وتحسين مستوى معيشة أفراده ورفاهيتهم بشكل عام، وسوف أتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي لموضوع التطور التاريخي في السياسة التنموية للإمام علي - عليه السلام- في ضوء نهج البلاغة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة التنموية

مصطلح التنمية مشتق من الكلمة العربية (نَما) والتي تعني الزيادة والانتشار، فهذا الجذر يعني الزيادة في الشيء. على سبيل المثال، يقال: إن المال (نامي) يزداد، ويراد به تحويل الموارد الطَّبيعية غير المستثمرَة إلى موارد منتجة مثل استصلاح الأراضي الصَّحراوية أو البور، إنشاء صناعات جديدة "واجهت الحكومةُ المشاكلَ الأساسيَّة لسياسة التَّنمية"[1].

ويستخدم كمعادل لكلمة " development " في اللغة الإنجليزية كترجمة مجازية بمعنى التنمية في مختلف الأبحاث والدراسات، ومن الناحية المصطلحية، تختلف آراء الباحثين بشأن التنمية بقدر ما تختلف من حيث المفهوم. هناك من يزعم

أن كلمة التنمية استخدمها يوجين ستيل لأول مرة في عام 1889 عندما اقترح خطة للتنمية العالمية استجابة للظروف السياسية في ذلك الوقت[2].

ويرجع البعض انتشار واستخدام كلمة التنمية إلى أنها تزامنت مع نضوج ووضوح مصطلح "العالم الثالث" الذي شمل الدول النامية وخاصة في آسيا وأفريقيا والذي اهتمت به هذه الدول كثيرا بعد استقلالها واتخذت المصطلح شعارا لها من أجل التغلب على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والقضاء عليه . ويتوافق اهتمام هذه الدول بمفهوم التنمية مع الاهتمام الدولي بالتنمية حيث تبنت الأمم المتحدة الاستراتيجية الدولية للتنمية وإعلان الستينيات عقد الأمم المتحدة للتنمية[3].

إن الاهتمام الواسع بمفهوم التنمية من قبل الباحثين والمفكرين والمنظمات الدولية وصناع القرار جعل قضية التنمية من أهم سمات العالم المعاصر والأهم من ذلك أنه دفع البعض إلى تسمية القرن العشرين بعصر التنمية[4].

ورغم أهميته فقد ظل مفهوم التنمية موضوعَ جدلٍ للكثير من الحركات التاريخية الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تناولت كل منها الموضوع من منظورها الخاص، وقد تنوع هذا المنظور وفقاً لمجالاتها وأساليبها العلمية، وعلى النقيض من المفاهيم الأخرى، كان مفهوم التنمية الاقتصادية هو نقطة البداية، والسبب في ذلك أن الفكر الغربي، من خلال بعض المفكرين، كان مسيطراً على تحديد مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي ، إلا أن بعضهم حاول أن يدخل مجالات أخرى غير الاقتصاد ضمن هذا المفهوم، ولكنها ظلت هامشية ومحدودة في تحديد مفهوم التنمية، وبقيت تتأرجح بين المعاني الضيقة والواسعة، وقد أدى هذا الوضع إلى النظر في مفهومين مختلفين عند معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية، والتي كانت تسمى آنذاك بدول العالم الثالث:

1- الفهم الاقتصادي التقليدي: الفكرة الأساسية لهذا المفهوم هي أن النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق (الادخار، التراكم، الأسعار، الإنتاجية، التوازن، معدل النمو) يعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي، دون الاهتمام بنمط توزيع الدخل، وبمعنى آخر، هذا المفهوم يتعامل فقط مع العوامل الاقتصادية ويتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية الأخرى في المجتمع، وفي هذا المفهوم، يعتبر رأس المال أيضاً عنصراً لا غنى عنه وعاملاً استراتيجياً في عمليات التنمية في البلدان النامية. ويمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات الخارجية حتى في حالة عدم وجودها ، فهي الطريقة الوحيدة لضمان النمو الاقتصادي؛ وهذا يقيس مدى نجاحنا في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أميركا واليابان والدول الأوروبية) الذي يشهد التقدم والازدهار. ومن بين نتائج هذا المفهوم تعزيز الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادف للتنمية، وأنه يقضي تلقائيا على الفقر، ويرفع مستوى المعيشة، ويجلب الخير للجميع[5].

ولكن النهج التنموي التقليدي الذي يرتكز بالأساس على إدراك العلاقة بين نمط توزيع الدخل الوطني في البلدان الرأسمالية ومرحلة النمو الاقتصادي والذي حاول البعض أن يعكسه على تجارب التنمية في بلدان العالم الثالث والذي لم يكن ناجحاً إذ بات يعاني من العديد من النواقص والسلبيات، ومن بين هذه السلبيات أن مفهوم التنمية يتم التعامل معه من منظور أحادي الجانب، يقتصر على البعد الاقتصادي ولا يركز على وضع ودور الإنسان باعتباره العنصر المركزي للتنمية.

2- المفهوم الشامل الحديث : لقد برز فشل المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية في تقديم الحلول لمشاكل التنمية في الدول النامية نتيجة تجاهل الجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية. ومن ناحية أخرى تتعرض هذه البلدان لتأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على

عمليات التنمية فيها، مثل تزايد التكامل الاقتصادي العالمي لهذه البلدان، وتدويل رأس المال والعمل، وتطور الاتصالات الدولية، وانعدام الإرادة لدى المجتمع النامي الذي لا يعدو أن يكون محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي[6].

وعلاوة على ذلك، في سبعينيات القرن العشرين، وعلى النقيض من النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات، شهدت أغلب البلدان الصناعية المتقدمة انخفاضاً حاداً في معدلات نموها الاقتصادي، مصحوباً بارتفاع الأسعار، والركود على نطاق واسع ، وارتفاع معدلات البطالة لنسبة كبيرة من القوى العاملة. وكان هناك أيضا فشل الأنظمة الاقتصادية والنقدية العالمية في معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية في تلك الفترة وتداعياتها السلبية على اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وأخيرا فإن الدول النامية لم تتمكن من الحصول على المساعدات والقروض الميسرة التي تتناسب مع طموحاتها في التصنيع والتنمية ورفع مستويات المعيشة في ذلك الوقت، وذلك بسبب ضعف وضعها وعدم تكافؤ وضعها في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات[7].

وقد أدى ظهور مثل هذا الوضع إلى استبدال النهج التنموي التقليدي، الذي يرتكز على البعد المادي باعتباره المفتاح السحري لحل مشاكل التنمية، بالنهج التنموية الحديثة.

ومن هنا بدأ المفكرون والخبراء العاملون على قضايا التنمية ينادون بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية بدلاً من اقتصاره على التصنيع وزيادة الدخل القومي، رغم أهمية مفهوم التنمية. بل على العكس من ذلك، يعتبر هدفاً أكثر تقدماً وتقدماً الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، وتحسين نوعية حياة الإنسان وتوسيع دور الإنسان كعنصر مركزي ومحرك للتنمية بشكل متناغم ومتكامل، وجعل الإنسان هو المستفيد من هذه التنمية. وبحسب أحد الباحثين فإن التطور لا يعني تطور الأشياء فحسب، بل هو قبل كل شيء تطور الإنسان[8].

المطلب الثاني: القيمة التاريخية "لنهج البلاغة"

يحتل كتاب "نهج البلاغة" مكانة فريدة ومرموقة في التراث الإسلامي، ولكنه في الوقت ذاته كان ولا يزال موضوعًا للنقاش العلمي حول شرح بعض جوانبه، ويمكن تناول هذه الجوانب على النحو التالي:

يحظى نهج البلاغة بقيمة تاريخية استثنائية متعددة الأوجه، تتجاوز الانتماءات المذهبية، وتبرز أهميته في:

1- القيمة الدينية والروحية

يُعتبر مصدرًا أساسيًا للفكر الشيعي الإمامي، ومرجعًا هامًا في فهم رؤية الإمام علي (ع) للعقيدة، والأخلاق، والسلوك، والعبادة، والزهد، والدعاء، والمواعظ، كما يجد فيه الكثير من المسلمين من مختلف المذاهب وحتى غير المسلمين معينًا روحيًا وأخلاقيًا ثريًا.

2- القيمة الأدبية والبلاغية

يُعدّ بإجماع النقاد والأدباء تقريبًا، أثرى وأرقى ما وصل إلينا من النثر العربي بعد القرآن الكريم. إذ يمثل ذروة الفصاحة والبلاغة والبيان، ويتميز بقوة التعبير، وجمال التصوير، وعمق المعنى، وتنوع الأساليب (من الخطب الحماسية إلى الرسائل الإدارية الدقيقة والحكم الموجزة). ظل لقرون نموذجًا يُحتذى في الكتابة والخطابة.

قال ابن ابي الحديد في مقدمة شرحه على «نهج البلاغة»: "علي (عليه السلام) إمام الفصحاء وسيد البلغاء، وعن كلامه قيل دون الاخلاق وفوق كلام المخلوقين، ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة"[9].

3- القيمة الفكرية والسياسية.

يقدم رؤى عميقة في فلسفة الحكم، ومبادئ العدالة الاجتماعية، وأسس الإدارة الرشيدة، وحقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، وسياسة المال، وأخلاقيات القيادة (خاصة في عهده لمالك الأشتر)، حيث يُعد وثيقة فكرية وسياسية فريدة لدراسة فكر الإمام علي (ع) في الحكم وإدارة الدولة[10].

وبناءً عليه يُعد نهج البلاغة مصدرًا لفهم جوانب من الأحداث والصراعات والظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عاصرها الإمام علي (ع)، خاصة خلال فترة خلافته المضطربة[11]، ويعكس الكتاب طبيعة الجدل الدائر آنذاك حول قضايا الإمامة والخلافة والعدل وغيرها.

كما يعد كنزًا من الحكم والمواعظ والتوجيهات الأخلاقية التي تهدف إلى بناء الشخصية السوية والفاضلة على المستوى الفردي، وإقامة مجتمع متماسك على المستوى الجماعي.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لمبادئ السياسة التنموية في نهج البلاغة

إن تتبع التطور التاريخي لمبادئ السياسة التنموية في "نهج البلاغة" يكشف عن رؤية حية وديناميكية، تتسم بالثبات على المبادئ الجوهرية مع قدرة فائقة على التكيف والتطور في الأولويات والتطبيقات العملية استجابة للمتغيرات التاريخية والسياقات المختلفة التي مر بها الإمام علي (عليه السلام). يمكن رصد هذا التطور عبر المراحل الرئيسية التالية:

المطلب الأول: مرحلة المشاركة العامة

لقد وضع الإمام علي (ع) مقاربات واضحة لخلفائه وأظهر لهم شروطا معينة، وذلك من خلال تحقيق المشاركة العامة والمتمثلة في:

- القيام بالأنشطة الحياتية.

- ترسيخ الأمن والنظام.

- ضمان التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبية

أولًا: القيام بالأنشطة الحياتية

يعتبر الإمام علي (ع) أن إقامة العدل وتحقيق المساواة سبب في التماسك الاجتماعي للمواطنين ورضا وتعاون الرعايا بينه وبين راعيها، وهذا ضروري للعمارة، للبناء وتحقيق التنمية والتقدم[12].

يقول الإمام: «وأعظم ما افترض ـ سبحانه ـ من تلك الحقوق حقّ الوالي على الرعية، وحقّ الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله ـ سبحانه ـ لكلٍّ على كلٍّ، فجعلها نظاماً لأُلفتهم، وعزّاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلّا بصلاح الولاة ولا تصلح الولاة إلّا باستقامة الرعية، فإذا أدّت الرعية إلى الوالي حقّه، وأدّى الوالي إليها حقّها، عزّ الحقّ بينهم، وقامت مناهج الدِّين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطُمع في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء. وإذا غلبت الرعية وإليها، أو أجحف الوالي برعيته اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثُر الإدغال في الدِّين،

وتُركت محاج السنن، فعُمل بالهوى، وعُطّلت الأحكام، وكَثُرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حقّ عُطل ولا لعظيم باطل فُعل، فهناك تُذل الأبرار، وتَعُز الأشرار، وتعظم تبعات الله عند العباد»[13].

ونصح الإمام حكامه أن ينشروا العدل بين عامة الناس حتى لا يأخذوا شيئًا من الغنائم وأمرهم بالاختلاط بالناس والخروج إليهم، ومعرفة وقائع شؤونهم وعدم تكليفهم بشيء يخص الأقارب والدوائر المقربة الذين يجعلون الحكومة وسيلة لكسب المنافع وتشكيل مراكز قوة تسيء إلى الحاكم لمصالحهم وأغراضهم الخاصة، يقول الإمام: " إنَّ أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية، وإنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة أمورهم، وقلة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم، فافسح في آمالهم، وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل إن شاء الله، ثم أعرف لكل امرئ منهم ما أبلى، ولا تضيفن بلاء امرئ إلى غيره"[14].

بهذه العدالة وبإعطاء كل شخص حقه وإضافة الجهد إلى صاحبه، سيتم إصلاح الأمور، وسيكون الناس راضين عن سياسة الحكومة وستكون الناس حريصة على مواصلة العهد الذي يهتمون به، وسيتوسع أملهم ومشاركتهم في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية للبلاد.

ولم يتوقف الإمام عند دعوة ولاة حكمه إلى إقامة العدل من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي وجذب المشاركة الشعبية، بل دعا لرد الشبهات والريبة حتى تكون القناعة بالطاعة والولاء للرعايا وتقوية إرادة الجواب في نظر الحكام، يقول الإمام عليّ (ع): «وإن ظنّت بك الرعية حيفاً، فاصحوا لهم بعذرك، واعدل عنك ظنونهم بإصحارك، فإنّ ذلك رياض منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحقّ»[15].

ومن خلال هذ السياسة ظهر انفتاح الحاكم على الرعية، وطاعة الرعية وولائها للحاكم، وبهذا تتحقق الأخوة، ويقوى التماسك الاجتماعي، وتثبت ركائز التنمية والازدهار في المجتمع، وهذا هو «جميل الأثر في البلاد» كما سمّاها الإمام عليّ (ع)، يقول الإمام علي: (واعلم أنه ليس شي بأدعى الى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المكونات وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم)[16].

ولا شك أن العدالة الاجتماعية هي نتيجة حكم العدل في الدولة ومؤسسات المجتمع المختلفة مثل الاقتصاد والتعليم والحكم والتشريع، ومع تحقيق العدالة في هذه الشؤون والجوانب الأساسية للمجتمع، تتشكل العدالة الاجتماعية.

لذلك اعتبر الإمام علي (ع) أن العدل شرط ضروري لاستقرار علاقات الناس وسيادتهم وتوقع تقدم المجتمع، يقول الإمام "إذا أدت الرعية إلى الوالي حقه، وأدى الوالي إليها حقها ، عز الحق بينهم ، وقامت مناهج الدين ، واعتدلت معالم العدل ، وجرت على أذلالها السنن فصلح بذلك الزمان ، وطمع في بقاء الدولة ويئست مطامع الاعداء، وَ وإذا غلبت الرعية واليها، وأجحف الوالي برعيته اختلفت هنالك الكلمة . وظهرت معالم الجور . وكثر الادغال في الدين. وتركت محاج السنن. فعمل بالهوى. وعطلت الاحكام . وكثرت علل النفوس . فلا يستوحش لعظيم حق عطل" [17].

والعدل في هذا النص هو مراعاة الحقوق المتبادلة التي أقامها الله لتنظيم العلاقات وتحديد حدود السيادة والأمة، ومن المفترض أنه مع إعمال هذه الحقوق المتبادلة، تكون العلاقة الأكثر طبيعية بين مسؤولي المؤسسة الحكومية والشعب، ونتيجة لذلك فإن مجال مشاركة الناس تكون في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والدفاع والأمن، الصحة، التعليم، إلخ. لأن ثقة الجمهور بالحكومة ورجال الدولة لن تثمر عن طريق تجاوز حقوق الشعب من جانب الحكومة، ومع فقدان هذه

الثقة، سيصبح المجتمع تجاه هذه المؤسسة غير مبال وربما مستبعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقوق المتبادلة، الموصوفة في هذا النص، يجب تحديدها والتحقق منها في مكانها الصحيح.

إن أكثر الأجواء العامة منطقية للمجتمع هو أن الأمة تنقل احتياجاتها إلى السلطات بسهولة في ظل هذه الحقوق المتبادلة، ويتلقى أصحاب المصلحة والوكلاء البيانات والمعلومات الإحصائية من واقع المجتمع دون غموض، ونتيجة لذلك، فإن تأسيس المشاركة ودعوة الناس لتلبية هذه الاحتياجات يتم بنجاح. يمكن اعتبار النص والنظام أدناه مثالاً واضحًا على هذه العلاقات الشفافة[18].

وأعلن الإمام للشعب أنه ما دامت المعارضة سلمية ولا ترفع السلاح فهو يضمن حقوق المعارضة ولن يضايقهم اجتماعيا ولن يضعهم تحت ضغط اقتصادي.

وقد جاء في دعائم الإسلام أنه خطب بالكوفة فقام رجل من الخوارج فقال: لا حكم إلا لله، فسكت علي، ثم قام آخر وآخر، فلما أكثروا عليه قال : (كلمة حق يراد بها باطل، لكم عندنا ثلاث خصال: لا نمنعكم من مساجد الله أن تصلوا فيها، ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدؤكم بحرب حتى تبدؤونا به([19].

أما في مجال المشاركة العامة في التنمية الاقتصادية، وتوفير حاجات المواطنين، نجد نصاً منقولاً في أكثر من مصدر تاريخي، أن علياً خاطب أهل الكوفة قائلاً: (ما أصبح في الكوفة أحد إلا ناعماً-أي مرفَّهاً-، وإن أدناهم منزلة ليأكل من البر، ويجلس في الظل -له مسكن-، ويشرب من ماء الفرات)[20]، والكوفة في ذلك الوقت، كانت مصراً عظيماً، ذات كثافة سكانية، وتنوع في الأعراق، يقطنه أناس من مختلف الأمصار، ومن مختلف البقاع، فيها عرب من مختلف قبائلهم، وفيها موالي أي عجم، وفيها عسكريون، وفيها مدنيون، وفيها أنواع من الناس بتوجهاتهم الفكرية المختلفة، فيها من كان يحب الإمام ، وفيها من كان يناوئه[21].

وفي هذا يقول السيد حسين البراقي بكتابه تاريخ الكوفة: كانت الكوفة واسعة كبيرة تتصل قراها وجبّاناتها إلى الفرات الأصلي وقرى العذار فهي تبلغ ستة عشر ميلا وثلثي الميل، قال ياقوت في المعجم: ذكر أن فيها من الدور خمسين ألف دار للعرب من ربيعة ومضر، وأربعة وعشرين ألف دار لسائر العرب، وستة آلاف دار لليمن[22].

مع هذا التنوع يقول: (ما أصبح بالكوفة أحدٌ إلا ناعماً)، أي يعيش النعمة، يتمتع بالنعم، أو من النعومة بمعنى: الرخاء، وهذا يعني أن كل ساكني الكوفة، سواء من أهلها أو الآتين إليها، لم يعد فيهم أحدٌ إلا وهو يتمتع بالنعم، ثم يقول: (إنّ أدناهم مرتبة) الحد الأدنى في حياة أهل الكوفة (ليأكل من البرّ) وهذا يعني أنه لا يوجد جائع في الكوفة، أقل الناس رتبة في وضعه الاجتماعي والاقتصادي يتوفر له الطعام الكافي، (ويجلس في الظل) يمتلك مسكنا يأوي إليه.

فالطعام والسكن متوفر لكل أحد، وكذا الماء (ويشرب من ماء الفرات)

ولهذا النص تأكيدات جاءت في نصوص أخرى منها أنه مرَّ شيخٌ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين ما هذا؟

فقالوا: يا أمير المؤمنين، نصراني.!

فقال أمير المؤمنين : استعملتموه، حتى إذا كبر وعجز منعتموه؟! أنفقوا عليه من بيت المال[23]

لا يوجد فرق عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بين أن يكون هذا الإنسان مسلماً أو نصرانياً، يجب أن تتوفر لكل أحد سبل الحياة الكريمة، وحاجاته الأساس.

وروي أنه: دخل الناس على أمير المؤمنين قبل أن يستشهد بيوم، فشهدوا جميعاً أنّه قد وفّر لهم فيئهم، وظَلَف عن دنياهم، ولم يرتش في إجراء أحكامهم، ولم يتناول من بيت مال المسلمين ما يساوي عقالاً، ولم يأكل من مال نفسه إلا قدر البُلغة، وشهدوا جميعاً أن أبعد الناس منهم بمنزلة أقربهم منه[24].

وكان الإمام علي يحمل قلقاً كبيرا ، وذلك لاحتمال وجود حالات فقر في المناطق البعيدة عن مقرّ الخلاف، يقول:(ولَوْ شِئْتُ لاهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، ولُبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، ونَسَائِجِ هَذَا الْقَزِّ، ولَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، ويَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ولَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، ولا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ([25].

ثانيًا: ترسيخ الأمن والنظام

يولي الإمام (ع) أهمية كبيرة للأمن والنظام الذي هو أساس الحكم وأمل الرعايا في حفظ أموالهم وأعراضهم، يقول الإمام: «ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإنّ ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة، وإلزام كلا منهم بما ألزم نفسه«[26] .

ونصح الإمام الولاة بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتعيين حرس أو كما يسمي "جنود الله" حتى يتمكن من ضرب يد كل من هو خارج النظام والحصول على الأمن في المجتمع، واعتبر الإمام أن حراس الأمن ومنفذي النظام حصون يكون المجتمع فيها قويا ودروعا يلجأ إليه وهو الطريق الذي يؤدي إلى الأمن، والأمان، فيقول: «فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزَيْن الولاة، وعزّ الدِّين، وسُبل الأمن وليس تقوم الرعية إلّا بهم»[27].

وقال النبيّ محمّد (صلى الله عليه وآله): «إذا مررت ببلدة فيها سلطان فلا تدخلها، فإنّ السلطان رمح الله في الأرض»[28].

ثالثًا: ضمان التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبية

سعى الإمام علي (ع) إلى ترشيد الجهد المادي لتحقيق العمارة يساعد على خلق مجتمع بمستوى عالٍ من الرضا المادي ونتيجة لذلك يساعد على توفير احتياجاته الاجتماعية والروحية ، لذلك يجب على كل شخص أن يساعد نفسه في المجال الاقتصادي، ويجب على الحكومة الاستجابة للتطلعات المتزايدة للناس وتشجيعهم على النجاح في مجالات العمل والإنتاج التالية: الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

1- الزراعة

كانت الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد، فالإنتاج الزراعي هو الحصة الأكبر من رصيد الحكومة أو ما يسمى بالدخل القومي، لذلك طلب الإمام من المحافظين الاهتمام بالزراعة والغرس والاهتمام بها لضمان استدامة هذا القطاع وزيادة الإنتاجية. وبحسب الإمام فإن الإنتاج الزراعي أساس إنتاج المجتمع، وقطاعات أخرى تقوم عليه، وبناء قطاعات أخرى لا يفيد شيئاً ولا يفيد أهله. [29].

كما يدعو الإمام (ع) إلى الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال رفع العبء عن كاهل الفلاح وتوسيع الموارد التي تحت تصرف المجتمع ومحاولة زيادة الإنتاج الذي يعود بالنفع على الناس وعدم تكديسه في خزينة الحكومة وجيوب الحكام، فيقول: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأنّ ذلك لا يدرك إلّا بالعِمارة، ومَن طلب الخراج بغير عِمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلّا قليلاً»[30].

ثمّ يؤكد قائلاً: «ولا يثقُلنَّ عليك شيء خففت به المؤنة عنهم، فإنّه ذخر يعودون به عليك في عِمارة بلادك، وتزيين ولايتك»[31].

وبناء عليه يساعد هذا الاحتياطي أو المدخرات الناس على تحسين أراضيهم وتوفير الاستثمارات اللازمة لها ودعم الحكومة في أوقات الطوارئ، لكن إذا أرادت الحكومة جمع الأموال من خلال إثقال كاهل القطاع الزراعي بشيء يدمر كامل إمكاناته ، فلن يبقى هناك مجالا للتنمية في هذا القطاع الهام، كما يقول الدكتور يوسف إبراهيم يوسف: «ما يمكّنهم من بناء استثمارات جديدة به، فتتدهور قدراته (أي القطاع الزراعي) الإنتاجية، ويحدث به الخراب، أي التخلف الاقتصادي، وما يعرف اليوم بضعف إنتاجية هذا القطاع، ستحدث بالمجتمع ملمات ولن يجد المجتمع عندها في القطاع الزراعي كبير من الغنى، ولن يتمكن المجتمع عندها من التغلب على ما حل به»[32].

بحسب الإمام (ع) قطاع الزراعة مكانة خاصة، ولذلك حرص الإمام على مراعاة مصلحة فئة المزارعين. وعلى هذا الأساس، نصح دائمًا بالتسامح مع الفلاحين:

وقد ورد في هذا الشأن أنه: "كان علي (عليه السلام) يوصي بالاكارين وحام الفلاحون"[33] .

كما أمر القادة العسكريين بعدم قمع الفلاح حيث كان يقول: "أنشادكم الله في فلاحي الأرز ويزلمو قبلكم"[34]

وبناءً عليه ، تم تحديد السياسة المالية وتحصيل "الجزية" بطريقة تراعي العدالة والإنصاف، يقول الإمام: "فانصفوا الناس من أنفسكم ، واصبروا على حوائجهم ، فإنكم خزان الرعية ووكلاء الأمة ، وسفراء الأئمة. وَلَا تَحْسِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، ولا تحبسوه عن طلبته، وَ لَا تَبِيعُنَّ َ النَّاسِ فِي ٱلْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ وَ لَا دَابَّةٌ يَعْتَمِلُون عَلَيْهَا"[35].

ومما لا شك فيه أن القطاع الزراعي في ذلك الوقت – عصر الإمام - كان مزدهرًا ومربحًا من خلال امتلاك الأرض والمياه والحيوانات التي تمت زراعتها، ولكن في عصر اليوم فإن تلبية احتياجات المزارعين ليست على نفس القدر؛ لذا يجب تلبية سلسلة الاحتياجات المختلفة بشكل منطقي حتى يتم توفير مجال الرخاء الزراعي، كذلك البدء بسلسلة تبدأ بالزراعة والحصاد وتنتهي باستقرار أسعار المنتجات وتأمينها وتسويقها وتصديرها إلى الأسواق التنافسية في العالم.

2- التجارة

بالنظر في فكر الإمام (ع)، نجد أن القطاع التجاري يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تسريعها أو الحد منها، كما يلعب دورًا أساسيًا في تنمية المجتمع وتقدمه، وقد أبدى الإمام اهتماماً بهذا القسم والعاملين فيه من الداخل والخارج حيث يقول: «استوص بالتجار وذوي الصناعات، واوصِ بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق بيده، فإنّهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجُلابها من المباعد والمطارح في بَرّك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها«[36] .

ويأتي هذا الاهتمام بالتجارة لأنها تفي باحتياجات المجتمع ومتطلباته، والقائمين عليها هم مواد نفعها ومنشأها وأسبابها، ومن هنا نجد أن الإمام يولي أهمية لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل مصلحة المجتمع ويحفظه من أي أذى، وتجنب الأذى الذي يلحقه بشعبه نتيجة الاحتكار أو زيادة الضرائب أو زيادة الأسعار، يقول الإمام (ع): «تفقد أُمورهم بحضرتك، وفي حواش بلادك، واعلم مع ذلك أنّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامّة، وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار، فإنّ رسول الله (ص) منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدلٍ، وأسعارٍ لا تجحُف بالفريقين من البائع والمبتاع، فمن قارف حُكرةً بعد نهيك إيّاه فنكل به، وعاقب في غير

إسراف»[37]. إذا كانت الحكومة تهتم بالقطاع التجاري وتهتم بالتجار، وتمنع الاحتكارات وما يضر بالناس، وتطبق فكرة السعر العادل، وتسيطر على المقاييس التجارية، مع وجود تسامح في صفقات البيع والشراء، فبهذا يمكن ترسخ أسس النهضة والازدهار.

يرى الإمام علي (ع) أن المجتمع يتكون من طبقات مختلفة، وتشمل هذه الفئات: الجنود ، والمزارعون ، والقضاة ، والأمناء العامون والخاصون (وزراء ونواب) ، والموظفون ، والتجار ، والصناعيون ، ومما لا شك فيه أن مصير هذه الطبقات يعتمد على بعضها البعض في موضوعية المجتمع والحياة الاجتماعية. يقول الإمام: «وَ لَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَ ذَوِي ٱلصِّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَ يُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَ يَكْفُونَهُمْ مِنَ ٱلتَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ«[38].

يتمثل الأثر الوجودي للحرفيين في أنهم يجعلون عمل الناس كافياً لأنهم من خلال المساعدة بأفكارهم وأذرعهم يصنعون مصنوعات من رأس المال والسلع الاستهلاكية لا يستطيع الآخرون القيام بها، والفلسفة الوجودية للتجار هي أنهم يجلبون هذه المنتجات إلى الأسواق الاستهلاكية وبالتالي يستمرون في دورة الإنتاج. وإذا لم يتم إرسال منتجات أصحاب الصناعة إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال التجارة، فلن يكون من الممكن الاستمرار في إنتاج الصناعات، ولا يمكن لفئات مثل المزارعين والجنود والقضاة والموظفين الوصول إلى هذه الأنواع من السلع والمواد الاستهلاكية التي يحتاجونها، ونتيجة لذلك، لن يتمكنوا من مواصلة العمل. وبناء على ذلك قال الإمام (ع) إن ثبات واستقرار الطبقات الأخرى يعتمد على فئتي التجار والصناعيين.

وإذا لم ينتِج أصحاب الصناعة الاحتياجات المذكورة أعلاه ولم يقدمها التجار إلى الأسواق الاستهلاكية ، فسوف تتعطل العلاقات الاجتماعية بلا شك، بنفس الطريقة التي يعتمد بها الصناعيون والمزارعون والقضاة على الجيش من حيث الأمن ومن حيث التوافق والنظام الاجتماعي وإبرام العقود وتنفيذها.

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

ومن هنا فالتنمية الاجتماعية من منظور الإمام علي (ع) تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع .

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الاجتماعية من منظور الإمام علي (ع)، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وألا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

3- الصناعة

الصناعة على الرغم من نشأتها في عهد الإمام، حظيت بالاهتمام والرعاية لما كان له بفكره الثاقب دور مهم في توفير السلع والخدمات الصناعية الكافية، فكان لا يدعم الجنود وجباة الضرائب والقضاة والكتبة والعمال وغيرهم من الموظفين إلا من خلال التجارة والصناعة، يقول الإمام عليّ (ع): «لا قوام لهم جميعاً إلّا بالتجار وذوي الصناعات، فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم»[39]. ويقول الإمام في موضع آخر: «ثمّ استوص بالتجار وذوي الصناعات واوص بهم خيراً»[40] .

ويمكن تحليل العلاقة الاقتصادية بين الحكومة والشعب من منظورين مختلفين، فالحكومة مسؤولة عن أداء الواجبات، وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية توفير الأمن، وتوفير السلع العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص إنتاجها، ووضع الأساس لعملية التنمية والنمو، والتي يجب أن تتلقى بطبيعة الحال تكلفة هذه المهام والأهداف من الناس في شكل الضرائب، يتطلب هذا من الحكومة زيادة دخلها من خلال سياسات ائتمانية ومالية مختلفة حتى تتمكن من أداء واجباتها بأكبر قدر ممكن من السلطة، ونتيجة لذلك، يتم إعطاء الأولوية لدخل الحكومة على دخل الناس. وجهة نظر أخرى هي أن الحكومة يجب أن تنظر في زيادة دخل الناس كأحد واجباتها المهمة، ويعتقد المسؤولون والمديرون المتوسطون والدنيا أنه كلما زاد دخل الناس، زادت أرباح الحكومة بنفس النسبة، وعلى العكس من ذلك، كلما كانت الأمة أفقر زاد الفقر الذي يعاني منه القطاع العام.

يقول الإمام علي (ع):(

"وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْکَ شَیْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ ٱلْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْکَ فِی عِمَارَةِ بِلَادِک، وَ تَزْيِينِ وِلَايَتِکَ. مَعَ ٱسْتِجْلَابِکَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَ تَبَجُّحِکَ بِاسْتِفَاضَةِ ٱلْعَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِدًا فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِکَ لَهُمْ، و ٱلثِّقَةِ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِکَ عَلَيْهِمْ وَ رِفْقِکَ بِهِمْ. فلعل حادثة أمورنا إذا كانت قد وقعت عليهم من المستقبل لطف أرواحهم بها "[41].

وطبقا لأحكام هذا الأمر، فإن دخل الناس، أولا وقبل كل شيء ، يعتبر احتياطيا من خزينة الحكومة من الناحية الاقتصادية. ثانيًا، ستصبح علاقة الناس العادلة مع الحكومة أقوى ، وسيثق بها الناس بشكل أفضل، وهذا الرأي الذي يعتبر دخل الناس وقوتهم الإنتاجية على أنها دخل من خزينة الحكومة ، يتطلب هيكلًا نسبيًا في العلاقات الاقتصادية للمجتمع.

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا. [42]

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- تبعية البلدان النامية؛
- المساواة في توزيع الموارد؛

- الإنفاق العسكري؛
- التفاوت في المداخيل.

4- الخدمات

لقد دعم الإمام علي (ع) القضاة والعاملين والكتاب وغيرهم من الموظفين الذين ينتجون منتجات غير مادية يلعبون دورًا حيويًا في تقديم الخدمات للناس على اختلاف أنواعها وتحقيق منافع لها مكانة كبيرة في تلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق البناء والازدهار بكافة أنواعه ، وقد أطلق الإمام عليهم وصف الدرجة الثالثة فقال: «لا قوام لهذين الصنفين (الجنود وأهل الخراج) إلّا بالصنف الثالث من القضاة والعمّال والكتّاب لما يحكمون من المعاقدة، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأُمور وعوامها»[43].

بالإضافة إلى الفئات الأربع (المزارعون والتجار والحرفيون والموظفون) الذين قدم لهم الإمام النصيحة الحسنة، هناك أيضًا فئات أخرى من الأيتام والمحتاجين والمعاقين والمضطهدين الذين يهتم بهم الإمام أكثر. فهو القائل: «ثمّ الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزَمْنى. فإنّ هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، واحفظ لله ما استحفظك من حقّه فيهم، واجعل لهم قِسماً من بيت مالك، وقِسماً من غلات صوافي الإسلام في كلّ بلد... فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعّر خدك لهم، وتفقد أُمور مَن لا يصل إليك منهم ممّن تقتحمه العيون وتحقّره الرجال... وكلِّ فاعذر إلى الله في تأدية حقّه إليه، وتعهد أهل اليتم، وذوي الرقة في السن ممّن لا حيلة له ولا يَنْصَبُ للمسألة نفسه... واجعل لذوي الحاجات منك قِسماً تفرغ لهم فيه شخصك. وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتُقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشُرَطِك حتى يكلمك مُكلِمُهم غير متتعتع»[44].

إن رأي الإمام (ع) في النهج الإسلامي لتحقيق التنمية له عمق وإخلاص وعمومية ، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1- تحقيق التماسك الاجتماعي الناتج عن تطبيق العدالة وتحقيق المساواة بين المواطنين والذي ينعكس في شعور الجماهير بالرضا عن الحوكمة والمشاركة في عمليات التنمية.

2- ضمان الأمن والنظام ، ويرجع جوهرهما وإمكانيتها إلى أمن كل إنسان تجاه نفسه وممتلكاته ، وتحقيق آماله وأحلامه.

3- التعامل مع شؤون قطاعات الإنتاج الرئيسية المدعومة وتنظيمها وتعزيز قطاع الخدمات في مختلف شرائح المجتمع والتعامل مع الفقراء والمحتاجين والمعوقين والمضطهدين.

المطلب الثاني: مرحلة التعليم (إصلاح الشعب)

التعليم والتدريب من الواجبات المهمة للحكومة ، كما ذكر الإمام علي (صلى الله عليه وآله) في ميثاق حكومته (معاهدة مالك الاشتر) فيعتبر من أهداف حكومته إصلاح الشعب (التعليم والتدريب) وفي حالة أخرى ، يقول أحدهم عن حقوق الناس من خلال تعليمهم: بقوله: "وإلا تفعل أعلمك ما أغفلت من نفسك "[45].

ومن الواضح أن منهج التعليم في عهد الإمام علي (ع) هو تعاليم تربوية وسياسية واجتماعية وأخلاقية ، وفي ذلك العصر محاربة الجهل وقصر النظر والسطحية وسذاجة المجتمع في النظر لأهمية التعليم والتدريب التي هي أساس ضعف المجتمع.

لم تتطلب الإدارة الحكيمة للمجتمع في ذلك الوقت، على هذا المستوى من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، أكثر من هذا النوع من التعليم؛ ولكن في عصرنا الحالي، يجب أن تكتسب مؤسسة التعليم والتدريب المهارات والتقنيات من أجل "تحسين" ثقافة الناس وتحسينها، بالإضافة إلى نمو الثقافة العامة وتعزيز التناغم الاجتماعي، واستئصال مختلف الأضرار الاجتماعية، كما يعد تدريب الموارد البشرية لريادة الأعمال من البنى التحتية الهامة والحاسمة للعمالة والإنتاج، وكلما كان نظام التعليم أكثر تقدمًا ، ازداد ازدهار المواهب المختلفة للناس في المجتمع، وفي نهاية المطاف ستكون ريادة الأعمال وخلق وظائف جديدة عالية الجودة، وسوف يتم تخفيف العبء الثقيل لتنمية الموارد البشرية الذي يقع على عاتق مسؤولية نظام التعليم.

يقول الإمام (ع): "الناس يسالمون الشهوات وأولياء الله يحاربونها ، والناس يحاربون العفة والعدالة وأولياء الله يسالمونهما وينصرونهما "[46]

وفي الواقع ، يمكن للوسطاء الذين يتمتعون بالخبرة والصدق تحمل مسؤولية الإدارة، من أجل ازدهار القطاعات الاقتصادية الهامة.

المبحث الثالث

معالجة التفرق في عصر الإمام علي (عليه السلام)

شهد عصر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الذي امتد من عام 35 هـ إلى 40 هـ، تحديات جسيمة تمثلت في تفرق كلمة المسلمين وظهور فتن وصراعات داخلية مريرة. كانت معالجة هذا التفرق واستعادة وحدة الصف من أكبر الهموم التي شغلت الإمام وسعى لمعالجتها بشتى السبل، كما يتضح من خطبه ورسائله في "نهج البلاغة" ومسيرته التاريخية.

المطلب الأول: الانقسام والتفكك الاجتماعي

من العوامل التي تقوض استقرار وتوازن المجتمع والحكومة انقسام وتفكك المجتمع الذي يفسره البعض على أنه المجتمع الجماهيري[47]،

وقد قرر بعض الباحثين أن مثل هذه الانقسامات التي يعتبرها البعض أهم ضرر وآفة للمجتمع والحكومة، وهو ما يعرف بالشذوذ في المجتمعات، والذي يعني عدم التضامن في المجتمع، مما يؤدي إلى الصراع الاجتماعي والشرود الفردي والصراع على السلطة والثروة، فعندما تتغلب قوى الانفصال على عوامل التضامن ويكون ظهور الضمير المشترك بطيئًا ، يزداد السلوك الاجتماعي الناتج عن الحالة الشاذة ويحدث الصراع الاجتماعي. ويتسبب ذلك في العنف والجريمة[48] .

إن الإمام علي (ع) لا يعتبر النصر والازدهار والسعادة في وجود جيش قوي أو اقتصاد غني ونحوه ، كما أنه لا يحدد سبب فشل وفشل المجتمعات والحكومات باعتبارها ضعفًا سياسيًا أو ثقافيًا واقتصاديًا ، بل ذكر في جملة واحدة سبب الانتصار والنجاح ((التماسك)) وسر الفشل ((الانفصال))[49] . من الواضح أن الإمام لا يريد أن يتجاهل أو ينفي دور القوة العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية في انتصار واستمرار حياة المجتمعات والأنظمة السياسية أو في فشلها ، ولكن القصد هو التعبير عن الأساسيات، والدور الأصلي لـ (الوحدة) و ((الاختلاف)) في الاستمرارية والفشل هو مبدأ عام وتقليد إلهي ثابت.

وفي ظل الوحدة والتعاطف والتضامن، تتحقق نجاحات أخرى أيضًا؛ ولكن بعد الانقسام والتفكك، ضاعت أيضًا النجاحات الحالية؛ بالطبع من الضروري الاتحاد والابتعاد عن الانقسام، والتسامح مع بعضنا البعض ، واحترام الأفكار التي يتم إنتاجها جميعًا في إطار المبادئ المقبولة في المجتمع والسعي لتحقيق المصالح الوطنية.

المطلب الثاني: الترف والإطراء والتملق

من بين الأضرار الأخرى التي تهدد المجتمع والحكومة الترف والتملق والإطراء، والرفاهية تزيد من الفجوة والمسافة بين القادة والشعب وتؤسس تدريجيًا حكم الطبقات على المجتمع ، والتي لا تفكر فقط في المصالح الوطنية وحقوق الناس ، بل تسعى دائمًا إلى ضمان مصالحها الشخصية والجماعية. . يعتبر ابن خلدون ، أحد المفكرين المسلمين ، أن الترف والتسامح في الإسراف والإسراف من أخطر عوامل انهيار النظام السياسي ، الأمر الذي يوفر الأرضية لظهور عصبية جديدة (سلطة) ورحيل الدولة. السلطة السابقة[50].

كما حذر الإمام علي من هذا الضرر الخطير منذ حوالي أربعة عشر قرنًا وقبل كل شيء. فلما أبلغوا الإمام أن شريعة بن حارث اشترى منزلاً بثمانين ديناراً ، استدعاه ، وبعد أن نظر إليه بغضب قال: هذا الفعل أخرجك من كرامة ورضا وإذلال ودنيا. جره ووضعه في حي الميت وزقاق الميت. ويواصل الإمام قوله: هذا البيت (العمل) يؤدي إلى أربعة اتجاهات: جانب الآلام والنكبات ، والجانب الثاني المصائب ، والجانب الثالث المزاج المنهك ، والجانب الرابع هو الشيطان المضلل ، وهو مفتوح[51]. قال الإمام في تعامله مع عثمان بن حنيف محافظ البصرة الذي كان حاضرا في حفل فخم لنبلاء البصرة:

يا ابن حنيف قيل لي إن رجلاً من رأسمالي البصرة دعاك إلى حزبه وسرعان ما هرعت إليه حتى أحضروا لك طعامًا ملونًا وسلطانيات مليئة بالطعام وضعت أمامك الواحدة تلو الأخرى. لم أكن أظن أنك ستقبل ضيوف أناس حرمهم القهر محتاجهم ودُعي أثرياءهم إلى المائدة. فكر اين انت وعلى أي طاولة تأكل؟ اعلم أن لكل تابع إمام يتبعه ، وإمامك قد أشبع من عالمه ثوبين بالية ورغيفين من الخبز. اقسم بالله اني لم اسرق ذهب ولا فضة من دنياكم ولم ادخر شيئا من غنائمها. لم أضيف ثوبًا جديدًا إلى ثيابي القديمة ، ولم آخذ شيئًا واحدًا من الأرض[52] .

وبعد غزوة البصرة أيضا ، عندما التقى الإمام بأحد أصحابه اسمه علاء بن زياد ورأى منزله الكبير والفاخر ، سأله بدهشة كبيرة: "ماذا تفعل بهذا البيت الكبير في العالم؟ ويقول: " جعل الله على أئمة العدل أن يحفظوا أنفسهم من ضعف الناس ، فإنهم مثل الفقراء". وجعل النظام السياسي غير مستقر.

كما جاء في خطبة 355 من نهج البلاغة أنه لما بنى أحد وكلاء الإمام بيتاً فاخراً ، قال له الإمام: لك ثروة وقلة)). كان علي (ع) نفسه يقول لأهل الكوفة: إذا تركتُكم إلا حبرية وممتلكاتي الشخصية التي أحملها وعبدي ، فاعلموا أنني قد ارتكبت الخيانة[53].

لذلك ، يجب أن تكون الحياة المادية والشخصية للقادة والمديرين بعيدة عن الرفاهية وأن تكون مثل حياة الضعفاء. في هذه الحالة ، يجدون رؤية صحيحة وواقعية للمجتمع ويتخذون قرارات وسياسات يمكن أن تخلق ازدهارًا اقتصاديًا نسبيًا في المجتمع. حتى لو لم يكن من الممكن توفير الرفاهية للناس ، فإن هذا السلوك فقط يسهل على الناس تحمل الفقر والمشاكل ، ويمنع الآثار النفسية والثقافية السلبية ويحافظ على شرعية النظام[54]

المطلب الثالث: التضحية بالحق للمنفعة

الضرر الثالث يتمثل في التضحية بالحق (الدين) في سبيل المنفعة الدنيوية. يتوجب على الحاكم أن يحدد بوضوح ما إذا كان يسعى للحكم من أجل إقامة الدين وسيادة القانون، أم أنه يستخدم الدين لتحقيق أهداف الحكم، فإذا كان هدفه هو استغلال الدين للحكم، فإنه سيضحي بالدين والحق عند أي تعارض بينهما وبين القيادة. أما إذا كانت القيادة والحكومة وسيلة لخدمة الدين، فعند نشوء أي صراع، سيكون التضحية بالقيادة والحكم أهون من التضحية بالدين.

ويُعد موقف الإمام علي (عليه السلام) بعد وفاة رسول الله (ﷺ) مثالاً بارزاً على ذلك؛ فرغم اعتقاده بأن الخلافة كانت حقه الثابت بعد النبي، إلا أنه آثر عدم الانخراط في أمر الحكم، وشعر بالخطر على الدين، وبناءً على نصيحة رسول الله (ﷺ)، تجنب الانجرار إلى الصراع وسفك الدماء، وهو ما قرره الإمام علي عليه السلام بقوله: (لا اداهن في ديني، ولا اعطي الدنية في أمري)[55]

كما يقول الإمام في خطبة 173: أَلَا وَ إِنَّهُ لَا يَنْفَعُكُمْ بَعْدَ تَضْيِيعِ دِينِكُمْ شَيْءٌ حَافَظْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ، أَخَذَ اللَّهُ بِقُلُوبِنَا وَ قُلُوبِكُمْ إِلَى الْحَقِّ وَ أَلْهَمَنَا وَ إِيَّاكُمُ الصَّبْر[56].

ولما احتج طلحة والزبير أمام الإمام على سبب عدم إعطائهم مكانة خاصة وعاملهم مثل الآخرين ، قال الإمام:

"والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا وكراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كل غدرة فجرة، وكل فجرة كفرة، ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة. والله ما استغفل بالمكيدة ولا أستغمز بالشديدة"[57].

وبهذه الطريقة فإن الشيء الذي يمنع الإمام من فعل أي شيء للمحافظة على سلطته وسيادته هو أصولية الإمام وتمسكه بالإسلام ، وإلا فإن أساس الدين يتلف ويضعف الدين في المجتمع، ويصبح من الواضح أنه عندما يكون الرجل الذي أصبح قائدا للسفينة السياسية وتولى قيادة البلاد عدو التمييز، وإغلاق الأفواه وخياطتها وممارسة السياسة والخداع مما يجعلها أساس يصطف خصومه أمامه[58].

المطلب الرابع: الفقر والحرمان الاجتماعي

الفقر بلاء يصيب العقيدة والدين والأخلاق والسلوك والأفكار للفرد والأسرة والمجتمع ويخرج توجه المجتمع عن الاعتدال، الفقير يشك في عدل الله بسبب الفقر والحرمان ، خاصة إذا راكم الكثير من الثروات ، وتضعف أسسه الدينية والأخلاقية تدريجياً، وسئل الإمام علي عليه السلام. أي شئ أقرب إلى الكفر؟ قال: ذو فاقة لا صبر له[59]. وتوجد العديد من الأزمات الاجتماعية والفساد وانعدام الأمن هي نتاج الفقر المخفي أو الواضح في المجتمعات.

وبناء عليه كان الحفاظ على جوهر الشخصية وكرامة وسلامة الإنسان أحد الأهداف الرئيسية لخطط الإمام علي عليه السلام، يقول الإمام: "الصبر يناضل الحدثان، والجزع من أعوان الزمان"[60].

وتؤكد بعض نظريات علم الاجتماع السياسي في تحليل عدم استقرار النظم السياسية وعدم استقرارها لها رأي في التنظيم الاقتصادي للمجتمع وتعتبر الصراعات السياسية ناتجة عن الاختلافات الطبقية والفجوة العميقة بين الأغنياء والفقراء، ويعتبر أرسطو أن أحد التهديدات لاستقرار الأنظمة السياسية هو الزيادة غير المتكافئة للفقراء والأغنياء، مما يؤدي إلى الانقسام الكامل للدولة إلى قطبين: الأغنياء والفقراء، ومع الصراع الطبقي بين هذين ، سيواجه النظام السياسي عدم الاستقرار ولن يكون قادرًا على اتباع مسار التنمية[61].

يعتبر بعض منظري الثورة الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار والضرائب من أسباب الثورات، وما هو مؤكد هو أن الظروف الاقتصادية غير المواتية توفر الأساس لتغيير سريع في ولاء الناس للحكومة وتؤدي إلى استياء عام أو استياء

قطاعات كبيرة من الناس، ويعتقد بعض المفكرين السياسيين أن الشرط الضروري والأساسي لوجود نظام ديمقراطي بقاعدة اجتماعية قوية هو اقتصاد مزدهر، وهو اقتصاد تتمتع فيه الغالبية العظمى من المجتمع بالازدهار النسبي هذا الاقتصاد مستقر بشكل أساسي[62] ؛ بمعنى آخر ، يعتقد أنه ليس من المهم فقط تحسين اقتصاد المواطنيين، ولكن من المهم أيضًا التأكد من أنهم لن يفقدوا قاعدتهم الاقتصادية أو أنها لن تتأثر بالتغيرات الاقتصادية المفاجئة[63] .

لذلك، نرى الإمام علي (عليه السلام) في رسالته لمالك الأشتر ، لم يأمره علي (ع) فقط بالاهتمام بالمحتاجين وتلبية احتياجاتهم ، بل نصحه أيضًا باتخاذ حل لحل جذور الفقر في المجتمع ، حتى إذا كان يجب تخصيص وظيفة مناسبة للأشخاص المحتاجين القادرين على العمل، وإذا لم يتمكنوا من القيام بهذا العمل ، فسيتم تغطيتهم من قبل الحكومة حتى يتمكنوا من الذهاب إلى بثقة معاشهم التقاعدي[64]، وبالتالي يأمر الإمام بتحصيل الضرائب من الأغنياء، ثم ينظر إلى النظم الاقتصادية للمجتمع وتحسين رفاهية الناس من خلال استثمار تلك الضرائب.

المبحث الرابع

محور البناء والإعمار والتنمية المستدامة

يشكل محور "البناء والإعمار والتنمية المستدامة" ركيزة أساسية في فكر الإمام علي (عليه السلام) وسياسته التنموية، كما يتجلى بوضوح في "نهج البلاغة". ورغم أن مصطلح "التنمية المستدامة" هو مصطلح حديث، إلا أن المبادئ التي تشير إليه من حيث الحفاظ على الموارد، وتحقيق الرفاه للأجيال الحالية والمستقبلية، والعدالة في التوزيع، وتنمية الأرض دون إفسادها، تتجلى بوضوح في توجيهاته.

المطلب الأول: السنن التاريخية في التعامل مع البيئة

بما أنّ نهج البلاغة كتاب عظيم ذا محتوى تربوي غني جدّاً، وبما أنّ التربية بلا معرفة، والمعرفة بلا تربية أمر محال، فقد أكد هذا الكتاب على القضايا التاريخية الخاصة بتنمية البيئة كثيراً[65].

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام عند حديثه عن الحوادث التاريخية فيما يخص التنمية البيئية يصورها وكأنّه يأخذ بأيدي الناس إلى مكان الحدث ويريهم فرعون وجنوده ويقتفون آثار مستضعفي بني اسرائيل ومن ثم يشاهدون غرقهم في نهر النيل. إنّه يصور قوم نوح وقوم عاد وثمود تحت تأثير الدمار البيئي الشامل الذي خَلَّفَهُ الطوفان والصواعق والزلازل والحجر الذي أُمطروا به، والناس يشاهدون أخذ هذه الامم الطاغية واللاهية مع قصورهم ومدنهم وبطغيانهم وهلاكهم في طرفة عين بحيث لم يبق إلّا آثار الخراب والصمت القاتل المهيمن عليها، وكل من سَاحَ في نهج البلاغة مرَّ بهم ورجع بكنزٍ هائل من العلم والمعرفة والخبرة، إنّ قدرة نهج البلاغة في تصوير الحوادث البيئية قدرة عجيبة حقاً، وكذا الأمر عند بيانه لفلسفة التاريخ.

ومن جملة ذلك كلام الإمام علي عليه السلام للإمام الحسن عليه السلام حول تأثير التاريخ البيئي على طول عمر الإنسان، طول يمتد بامتداد أعمار جميع البشر من حيث المعرفة والتجربة.

وهناك عبارات جميلة له عليه السلام حول جريان السنن التاريخية حيث يقول:

«عباد اللَّه إنَّ الدهر يجري بالباقين كجريه بالماضين، يعود ما قد ولّى منه، ولا يبقى سرمداً ما فيه، آخر فعاله كأوّله، متشابهة اموره، متظاهرة أعلامه»[(66)].

وفي تفسيره للإيمان باعتباره ذا أربعة أعمدة الصبر واليقين والعدل والجهاد الدينوي اذي يعبر عن التنمية بشكل عام والتنمية البيئية بشكل خاص، يقول : «اليقين منها على أربع شُعَب، على تبصرة الفطنة وتأوّل الحكمة، وموعظة العبرة وسنة الأولين»[67].

ويقول عليه السلام في موضع آخر : «واعلموا عباد اللَّه أنّكم وما أنتم فيه من هذه الدنيا على سبيل من قد مضى قبلكم، ممن كان أطول منكم أعماراً، وأعمر ديار‌اً، وأبعد آثاراً، أصبحت أصواتهم هامدة، ورياحهم راكدة، وأجسادهم بالية، وديارهم خالية، وآثارهم عافية، فاستبدلوا بالقصور المشيدة، والنمارق الممهدة، الصخور والأحجار المسندة، والقبور اللاطئة المُلْحَدة التي بُني على الخرب فناؤها وشيّد بالتراب بناؤها»[68].

ويقول في خطبة اخرى : «فاعتبروا بما أصاب الامم المستكبرين من قبلكم، من بأس اللَّه وصولاته ووقائعه ومثلاته، واتّعظوا بمثاوي خدودهم ومصارع جنوبهم»[69]

كما يقول في نفس الخطبة : «فانظروا كيف كانوا حيث كانت الأولاد مجتمعة والأهواء مؤتلفة، والقلوب مهتدلة. والأيدي مترادفة، والسيوف متناصرة ، والبصائر نافذة والغرائم واحدة، ألم يكونوا أرباباً في أقطار الأرضين؟ وملوكاً على رقاب العالمين؟! فانظروا إلى ما صاروا إليه في آخر امورهم، حين وقعت الفرقة، وتشتّت الألفة، واختلفت الكلمة، والافئدة، وتشعبوا مختلفين، وتفرقوا متحاربين، قد خلع اللَّه عنهم لباس كرامته، وسلبهم غضارة نعمته، وبقي قصص أخبارهم فيكم عبراً للمعتبرين»[70].

ويقول في خطبة اخرى : «وإنّ لكم في القرون السالفة لعبرة! أين العمالقة وابناء العمالقة! اين الفراعنة وأبناء الفراعنة[71]! اين أصحاب مدائن الرّس [72]الذين قتلوا النبيين، واطفئوا سنن المرسلين، وأحيوا سنن الجبارين؟ اين الذين ساروا بالجيوش، وهزموا الألوف، وعسكروا العساكر ومدّنوا المدائن؟»[73].

كما أنّ الروايات الإسلامية أولت عناية كبيره لهذه التنمية البيئية مستشهدة بتاريخ السابقين، واعتبرتها أحد المصادر المهمّة للمعرفة وبالأخصّ للمسائل الأخلاقية، وتهذيب النفوس، والالتفات إلى واقعيات الحياة.

وقد جاء في رواية أنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عندما كان في طريقه مع عسكره إلى صفين وصل إلى مدينة (ساباط) ثم إلى مدينة (بهرسير) [74] (المناطق التي كانت مركزاً لحكومة الساسانيين) التفت أحد صحابته فجأة إلى آثار كسرى (والملك الساساني المعروف) وانشد البيت :

جرت الرياحُ على مكان ديارهم فكأنّهم كانوا على ميعاد

فقال الإمام عليه السلام : «لِمَ لم تقرأ، هذه الآيات : {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنِعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ كَذلِكَ وَاورَثْنَاهَا قَوماً آخَرِينَ فَمَا بَكَتْ عَلَيهِمُ السَّمَاءُ وَالْارْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ}[75].

وقد جاء في حديث الإمام الصادق عليه السلام : «إنّ داود عليه السلام خرج من المدينة وهو يقرأ (الزبور)، وما من جبل أو حجر أو طير أو حيوان وحشي إلا ويقرأ معه، وهو مستمر في طريقه حتى وصل إلى جبل، يعيش على قمته نبي عابد اسمه (حزقيل)، أدرك مجيء داود عندما سمع ترتيل الجبال والطيور والوحوش، وعندما سأل داود النبيَّ : هل تأذن لي بالصعود إليك؟ فأجابَهُ النبي العابد : لا، فبكى داود، فأوحى اللَّه إلى (حزقيل) بأن لا يوبّخ داود، وأن يطلب من اللَّه تعالى حسن العاقبة، فقام حزقيل وأخذ بيد داود وجاء به إلى محله.

فسأله داود : هل عزمت على الذنب يوماً؟

فأجاب : لا.

ثم سأل : هل حصل عندك الغرور والعجب لكثرة عبادتك؟

أجابه : لا، ثم سأله : هل رغبت في الدنيا وهل أحببت شهواتها ولذاتها؟

أجاب : نعم، نعم قد يخطر هذا في قلبي.

فسأله : ماذا تفعل آنذاك؟ أجاب : أدخل في هذا الوادي واعتبر بالذي فيه.

فدخل داود الوادي، فرأى أريكة من حديد وعليها جمجمة متآكلة وعظاماً رميمة ولوحة مكتوبة، فعرف داود : أن ذلك يتعلق بملك مقتدرٍ حكم سنينَ طويلة وبنى مدناً كثيرة. وقد بلغ به الأمر إلى ما تراه ...»[76].

المطلب الثاني: الاستخلاف في الأرض والتنمية البيئية

إذا كان استخلاف الله للإنسان على الأرض مسؤولية لها متطلبات وضرورات، وأهمها رعاية الخليفة للثقة التي أوكلها إلى الحفاظ عليها وتحقيقها وإذا كان التحكم في السماوات والأرض للخليفة لا يعني بأي حال من الأحوال منحه القوة لإفساد العالم والتلاعب بقوانينه ، فهذا السؤال يفرض نفسه: ما هي طبيعة العمل والمسؤولية الموكلة إليه؟ ؟ ما هو البرنامج الشرعي الذي أعده الله له لينطلق في نوره لحفظ وتنمية البيئة؟

إن العنوان العريض لهذا البرنامج يتمثل في نهوض الخليفة بمهمة العمارة أو الإعمار بما يجعلها مضماراً للتكامل، ويهيئها لاحتضان المشروع الإلهي وعمارة الحياة أو الأرض تبدأ بالإنسان أولاً، وكل رسالات السماء إنما استهدفت صناعة الإنسان وعمارته وبناءه روحياً واجتماعياً وأخلاقياً، ولكن للعمارة وجهاً آخر وهو العمارة المادية، وهي ليست مجرد حاجة طبيعية يتطلع إليها الإنسان، وإنما هي جزء من مهمة الاستخلاف، قال تعالى:{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها}[77]، أي طلب عمارتها، وفي مطلع عهد أمير المؤمنين(عليه السلام) إلى مالك الاشتر حين ولاه مصر نلاحظ أنه كلفه بالمهمات التالية: "جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها..." إلى أن يقول في ثنايا العهد المذكور: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلاّ بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلاّ قليلاً"[78] ، إن أمير المؤمنين(عليه السلام) في كلامه الآنف يقدّم معادلة في الفكر الاقتصادي مفادها: أن من وظيفة السلطة التنفيذية في الإسلام أن تهتم بالإنماء والاعمار أكثر من اهتمامها بجباية الضرائب، لأن الإنماء هو المدخل الطبيعي لنجاح السياسة الضرائبية.

وفي حديث آخر عن أمير المؤمنين(عليه السلام) أيضاً أورده السيد المرتضى في "رسالة المحكم والمتشابه جاء فيه: " إن معايش الخلف خمسة: الإمارة والعمارة والتجارة والإجارة والصدقاتـ إلى أن قال: وأما وجه العمارة فقوله تعالى:{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} فأعلمنا سبحانه أنه قد أمرهم بالعمارة، ليكون ذلك سبباً لمعايشهم بما يخرج من الأرض من الحب والثمرات وما شاكل ذلك مما جعله الله معايش للخلق"[79].

إن الاعمار هو عبارة عن استصلاح الأرض واحيائها، وهو عمل تنموي يتطلب اعتماد خطة متكاملة على المستوى الزراعي والإنتاجي والاقتصادي والصحي، والاعمار في حال تحققه لن يسهم في حماية البيئة وتجدد عناصرها التي يستنزفها الاستهلاك المستمر فحسب، وإنما سوف يسهم في استقرار الحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً، وقد ألمحنا قبل قليل إلى وجود علاقة وطيدة بين العمران المادي والعمران المعنوي، وأن الإنسان بطبيعته البشرية بحاجة إلى كلا هذين النوعين من العمارة، وإن كانت العمارة المعنوية هي الأساس ولا قيمة للعمران المادي إن لم يترافق مع عمران روحي

ومعنوي واجتماعي، قال تعالى:{أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر ممّا عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون}[80]، فهذه الآية الشريفة، في الوقت الذي تتضمن دعوة إلى السياحة في الأرض والتأمل في آثار الماضين بهدف الاعتبار والاتعاظ، فإنها لا تخلو من دلالة على ذم الاستغراق في العمارة المادية بعيداً عن عمارة الروح.

وفي هذا السياق، أعني سياق الدعوة إلى إحياء الأرض وتنمية البيئة واستصلاحها تندرج النظرية الإسلامية التي تعطي أولوية في الأرض لمن يعمرها ويحييها، وقد ورد هذا المضمون من طرق الفريقين في روايات مستفيضة وصحيحة عن النبي(ص) وأنه قال: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"[81] .

وحرصاً منه على استمرار عملية الإحياء وديمومتها، فقد ربط الإسلام ـ كما في رأي اجتهادي معروف فملكية المحيي للأرض المُحياة ببقائه قائماً على عملية الاحياء، فلو أهمل الأرض وترك عمارتها حتى عادت مواتاً فَقَدَ بذلك حقه فيها، وجاز للغير أن يبادر إلى إحيائها ويكون أولى بها من الأول[82]،ويشهد بذلك مضافاً إلى إطلاق قوله(ص): "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" عدة روايات صحيحة منها : صحيحة معاوية بن وهب عن الإمام الصادق عليه السلام: "أيما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكرى أنهارها وعمرها فإن عليه فيها الصدقة، فإن كانت لرجل قبله فغاب عنها وتركها فأخربها، ثم جاء بعدُ يطلبها، فإن الأرض لله ولمن عمرها"[83]، وفي صحيحة أخرى عنه (عليه السلام): " فإن تركها وأخربها، فأخذها رجل من المسلمين من بعده فَعَمَرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها".

وقوله(عليه السلام) في الروايتين بشأن الرجل الأول "تركها" مطلق وشامل لكل من تركها سواءً كان تركه عن إعراض أو لغيره من الأسباب. يبدو من كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) المتقدم مخاطباً واليه على مصر مالك الأشتر أن ثمة مسؤولية خاصة ومباشرة في إعمار الأرض تقع على عاتق الدولة، فهي المعنية أولاً بهذه المهمة، مهمة إحياء الأرض وحماية البيئة من كل أشكال التلوث التي تتهددها، لأن هذه القضية وهي حماية البيئ هي من أبرز وأوضح القضايا النظامية التي يناط أمرها وزمامها بيد الدولة، بما يفرض تشكيل أجهزة معينة أو وزارة خاصة. كما تعارفت عليه الدول الحديثة تكون مهمتها دراسة المشاكل ورصد الأخطار البيئية والتخطيط لكيفية رفعها أو تلافيها.

وهناك مسؤولية عامة يتحملها كل أفراد الأمة، كما هو واضح من كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) ـ فيما روي عنه" عباد الله اتقوا الله في عباده وبلاده فانكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم"[84]

وثمة نصوص خاصة كثيرة ومتفرقة تشير إلى مسؤولية كل فرد من المجتمع عن تطبيق القوانين البيئية ورعاية التعاليم ذات الصلة بالشأن البيئي، وهي قوانين وتعاليم عديدة تبدأ من المنزل إلى الشارع فالمدينة، فالغابات والبحار والأنهار... إلى غير ذلك من عناصر الطبيعة ومكوناتها.

الخاتمة

أولًا: النتائج

في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى تتبع وتحليل التطور التاريخي للسياسة التنموية للإمام علي (عليه السلام) في ضوء نهج البلاغة، يتضح أن هذه السياسة لم تكن جامدة أو أحادية البعد، بل اتسمت بديناميكية فريدة جمعت بين الثبات على المبادئ الإسلامية الجوهرية والمرونة في التكيف مع متغيرات الواقع التاريخي وتقلباته. لقد أظهر البحث أن أسس العدالة،

والحقوق، والمسؤولية، والتقوى، ومحاربة الفساد، والسعي لتحقيق رفاهية الرعية، شكلت ركائز ثابتة ومنطلقات أساسية في فكر الإمام التنموي عبر مختلف المراحل التي مر بها.

وقد تجلى التطور التاريخي في انتقال هذه السياسة من مرحلة التأسيس النظري وتقديم النصح العام وبيان المبادئ الكلية في فترة ما قبل الخلافة، إلى مرحلة التطبيق العملي المباشر ووضع السياسات الإدارية والاقتصادية التفصيلية عند توليه (عليه السلام) سدة الحكم. ثم، وفي خضم التحديات الجسيمة والصراعات الداخلية التي عصفت بدولته، تطورت هذه السياسة لتشمل آليات متقدمة لإدارة الأزمات، والحفاظ على أسس التنمية، وحماية مصالح الأمة في ظل ظروف استثنائية. وبرزت في هذه المرحلة وثائق إدارية وتنموية ناضجة، كعهده الشهير لمالك الأشتر، كدليل ساطع على عمق الرؤية الاستراتيجية واستمرار السعي نحو تحقيق المصلحة العامة حتى في أصعب الأوقات وأشدها.

وعلى الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل، فإن المجال لا يزال رحباً وخصباً لمزيد من البحث والتعمق. توصي الدراسة بإجراء دراسات مقارنة أكثر تفصيلاً بين سياسات الإمام التنموية وتجارب معاصرة أو لاحقة له، أو تحليل أعمق لأبعاد محددة كالتنمية البيئية، أو التنمية المعرفية، أو سياسات الأمن المجتمعي في نهج البلاغة، مع الأخذ في الاعتبار دائماً التحديات المنهجية المتعلقة بتأريخ النصوص وتحليل سياقاتها بدقة.

يؤكد البحث أن السياسة التنموية في نهج البلاغة، بتطورها التاريخي وثباتها المبدئي، تظل مصدر إلهام غني ودليل عمل ثمين لمن يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة، ترتكز على القيم الإنسانية العليا، وتضع مصلحة الإنسان ورفاهيته وكرامته في صميم أولوياتها، في كل زمان ومكان.

ثانيًا: التوصيات

1- التوسع في دراسة جوانب محددة من السياسة التنموية للإمام علي (مثل سياسته المالية، أو نظامه الإداري، أو رؤيته للأمن الغذائي والمائي) وتتبع تطورها التاريخي بشكل أكثر تفصيلاً عبر نصوص نهج البلاغة والسياقات التاريخية.

2- إجراء دراسات مقارنة معمقة بين الفكر التنموي للإمام علي (ع) وتجارب تنموية أخرى في عصره أو في عصور لاحقة، سواء داخل الحضارة الإسلامية أو خارجها، لفهم أوجه التميز والتأثير المتبادل.

3- تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين متخصصين في الدراسات الإسلامية (تفسير، حديث، فقه، تاريخ) وخبراء في علوم التنمية المعاصرة (اقتصاد، إدارة، اجتماع) لتحليل رؤى الإمام علي (ع) من منظور حديث واستخلاص ما يفيد الواقع المعاصر.

4- العمل على تطوير مناهج أكثر دقة في تأريخ نصوص نهج البلاغة وربطها بسياقاتها التاريخية المحددة، بالاستفادة من القرائن الداخلية والخارجية والدراسات اللغوية والأسلوبية.

5- إنشاء قواعد بيانات مفهرسة لنصوص نهج البلاغة وفقاً للموضوعات التنموية والمراحل التاريخية المحتملة، لتسهيل عمل الباحثين، ودعوة القائمين على شؤون الحكم والإدارة في الدول الإسلامية إلى دراسة المبادئ التنموية الأساسية التي أرسى عليها الإمام علي (ع) دولته (العدل، الحقوق، المساءلة، الكفاءة، محاربة الفساد، رعاية الضعفاء) والسعي لتطبيقها في سياقاتهم المعاصرة.

6- دعم ترجمة الدراسات الجادة حول الفكر التنموي للإمام علي (ع) إلى مختلف اللغات العالمية لتعريف العالم بهذا التراث الإنساني الثري.

وفي نهاية بحثي أقول: إن دراسة التطور التاريخي للسياسة التنموية للإمام علي (ع) لا تقدم فقط فهماً أعمق للماضي، بل توفر أيضاً دروساً قيّمة للحاضر والمستقبل، وتؤكد على أن المبادئ السامية يمكن أن تكون مرشداً عملياً لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

الهوامش:

[1] د. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، ط1، 2008، ج3/ ص2290.
[2] رياض حمدوش ، مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق
.htm 1696www. Almethag . infolnew slarticle
[3] د.عبدالخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989، ص 28 .
[4] المرجع نفسه ، ص 16.
[5] د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ،مجلة دراسات عربية،العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ،1983، ص 11.
[6] د.خزعل مهدي جاسم، العوامل الأستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990،ص54.
[7] د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة 118 ، الكويت،1987، ص306.
[8] د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية ، مرجع سابق ، ص 23.
[9] ابن أبي الحديد ، مقدمة شرح نهج البلاغة ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1965م. 8/1.
[10] فليح سوادي، عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام الى واليه على مصر مالك الاشتر رضوان الله عليه، العتبة العلوية المقدسة، 2012. ص14.
[11] محمد عصفور سلمان، مختصر سير اهل البيت عليهم السلام، المطبعة المركزية، جامعة ديالى2016، ص92.
[12] ميشيل هاملتون، التاريخ الضائع، مكتبة الكنغرس واشطن، 2007، ص4.
[13] الشريف الرضى محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة مختارات من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق وضبط الأديب علي بن محمد ابن السكون، ط دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٨٧هـ، ص94-95
[14] المصدر السابق، ص28-29
[15] المصدر نفسه، ص42
[16] محمد عبده، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج 3، ص 88 - 89.
[17] نهج البلاغة، ج2/ ص148
[18] محمد باقر محمودي ، نهج السعادة ، مؤسسة الطباعة والنشر، وزراة الثقافة والارشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى 1418ه، المجلد 5 ، ص 359.
[19] نهج البلاغة الخطبة المرقمة 207.
[20] القاضي النعمان، دعائم الإسلام ، الطبعة الأولى1426هـ، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت. /ج1صـ363
[21] محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الطبعة الثالثة1403هـ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت. ج40صـ327
[22] حسين البراقي، تاريخ الكوفة ،الطبعة الثانية1960، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف. صـ134
[23] محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام ، حديث رقم811، الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلامية، النجف. ،ج 6، صـ292
[24] الشيخ المفيد، الاختصاص، الطبعة السابعة، 1425 هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم. ، صـ 160
[25] نهج البلاغة، باب المختار خطبة 45.
[26] المصدر نفسه، ص24
[27] المصدر نفسه، ص26
[28] جلال الدين السيوطي ،الجامع الصغير، ج1، ص85
[29] الشريف الرضي، مصدر سابق، ج4، ص33.
[30] المصدر نفسه، ص33.
[31] المصدر نفسه، ص33
[32] يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، د. يوسف إبراهيم يوسف، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1985، ص168
[33] محمد باقر ، بحار الأنوار ، ج 103 ، ص 172.
[34] محمد الريشهري؛ بمساعدة السيد محمد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي نژاد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ ، قم: دار الحديث، 1421، المجلد 4 ، ص 172.
[35] نهج البلاغة، ج3/ ص59.
[36] الشريف الرضى، نهج البلاغة، ص36.
[37] المصدر نفسه، ص36-37.
[38] نهج البلاغة، ج3/ ص67
[39] المصدر نفسه ، ص26-27

[40] المصدر نفسه، ص36
[41] نهج البلاغة، ج3/ ص72
[42] كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 ، ص ص 12،11.
[43] الشريف الرضى، نهج البلاغة، ج4، ص26.
[44] المصدر نفسه، ج4، ص37-38.
[45] نهج البلاغة، ج3/ ص7
[46] نهج البلاغة ، ج4/ ص72
[47] موسوعة بلاكويل للفكر السياسي أكسفورد ، المملكة المتحدة ، 1984 ، ص 327. ميلر ، د ، 3.
[48] محمد باقر حشمت زاده ، الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية ، مجموعة مقالات عن الجمهورية والثورة الإسلامية ، طهران: منشورات منظمة الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية ، 1377 ص 271
[49] محمد محمدي ري شهري ، سر استمرار الثورة في نهج البلاغي قم: المطبوعات الإسلامية ، 1359.
[50] حسين بشيرية ، الثورة والتعبئة السياسية طهران: مطبعة جامعة طهران ، 1374 ، ص 108.
[51] نهج البلاغة الخطبة، 3
[52] نهج البلاغة ، خطبة 45.
[53] ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، بحث محمد أبو الفضل إبراهيم بيروت: داريا التراث العربي ، 1385 هـ ، ص 200
[54] علي أكبر علي خاني ، خصائص المجتمع المثالي من وجهة نظر الإمام علي ، الجامعة الإسلامية الفصلية ، رقم 5 سنة 1377 ، ص 41.
[55] روكس بن زائد العزيزي، الإمام علي أسد الإسلام وقدّيسه، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1399 هـ - 1979 م، ص92.
[56] نهج البلاغة خطب الإمام علي (ع) ، ج ٢ / ص ٨٧
[57] ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج ١٠ / ص ٢١١
[58] محمد محمدي ري شهري ، سابق ، ص 135.
[59] يوسف القرزاوي ، مشكلة الفقر من منظور القرآن والناس ، ترجمة عادل نادر علي طهران: دار نشر الثقافة الإسلامية، 1363. ص 18
[60] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ج ١ / ص ٣٢٠
[61] حسين بشيرية، مرجع سابق ص 25.
[62] نظرية السلوك الجماعي نيويورك: الصحافة الحرة ، 1971 ص 249. . سميلسر ، ن. 35.
[63] بيتر كيفيستو، أفكار أساسية في علم الاجتماع ، ترجمة مانوشهرسابوري طهران: ناشراني ، 1378 ص .104.
[64] علي أكبر علي خاني ص 40.
[65] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ت 463 ه، الانباه على قبائل الرواة، المكتبة الحيدرية، النجف 1966، ص 95.
[66]نهج البلاغة، الخطبة 157.
[67]المصدر السابق، الكلمات القصار، الكلمة 31.
[68]المصدر السابق، الخطبة 226.
[69]المصدر السابق، الخطبة 192، الخطبة القاصعة.
[70]نهج البلاغة، الخطبة 192، الخطبة القاصعة.
[71]العمالقة : أقوام قوية ومتمكنة كانوا في شمال العراق، وقد فتحوا «مصر» وحكموها لفترة في عهد الفراعنة.
[72]يعتقد الكثير أنّ أصحاب الرس قوم سكنوا اليمامة جنوب الحجاز، وكان لهم نبي باسم حنظلة، وقال البعض أنّهم قوم شعيب، ويعتقد بعض آخر أنّ مدنهم كانت بين الشام والحجاز يراجع التفسير الأمثل، ذيل الآية 38 من سورة الفرقان.
[73]نهج البلاغة، الخطبة 182.
[74] يقول البعض إنّها مشتقة من الأصل الفارسي أي بوارد شير أو دهار دشير وهي إحدى المدائن السبعة التي كانت تقع غرب نهر دجلة معجم البلدان، ج 1، ص 515.
[75] بحار الأنوار، ج 68، ص 327.
[76]المصدر السابق، ج 14، ص 22.
[77]هود:61
[78] نهج البلاغة - خطب الإمام علي (ع) - ج ٣ -ص ٩٦
[79] الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المبعة الثانية ١٤١٤، 35/19
[80] الروم:9
[81] وسائل الشيعة:412/25، الحديث 6.5.3 وسنن الترمذي:219/2. وصحيح ابن حيان:615/11
[82] الشهيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنانص 483
83 وسائل الشيعة:411/25
[84] نهج البلاغة ، خطب الإمام علي (ع) ، ج ٢ / ص ٨٠

المصادر المراجع

1. ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، بحث محمد أبو الفضل إبراهيم بيروت: داري التراث العربي ، 1385 هـ
2. ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1965م

3. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ت 463 ه، الانباه على قبائل الرواة، المكتبة الحيدرية، النجف 1966.
4. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، ط1، 2008.
5. بيتر كيفيستو ، أفكار أساسية في علم الاجتماع ، ترجمة مانوشهرسابوري طهران: ناشراني ، 1378
6. الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المبعة الثانية ١٤١٤
7. حسين البراقي، تاريخ الكوفة ،الطبعة الثانية1960، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
8. حيدر إبراهيم علي، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي ، حالة دولة الأمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44 ،جامعة الكويت،1985.
9. خزعل مهدي جاسم ، العوامل الأستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا ، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990،صفحة 54.
10. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة 118 ، الكويت،1987.
11. رياض حمدوش ، مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق
12. سميلسر ، ن. نظرية السلوك الجماعي نيويورك: الصحافة الحرة ، 1971
13. الشريف الرضى محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة مختارات من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق وضبط الأديب علي بن محمد ابن السكون، ط دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٨٧ ه
14. الشهيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان
15. الشيخ المفيد، الاختصاص، الطبعة السابعة، 1425 هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
16. عبدالخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989.
17. علي أكبر علي خاني ، خصائص المجتمع المثالي من وجهة نظر الإمام علي ، الجامعة الإسلامية الفصلية ، رقم 5 سنة 1377
18. فليح سوادي، عهد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام الى واليه على مصر مالك الاشتر رضوان الله عليه، العتبة العلوية المقدسة، 2012.
19. القاضي النعمان، دعائم الإسلام ، الطبعة الأولى1426هـ، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت. /ج1صـ363
20. كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 .
21. محمد الريشهري؛ بمساعدة السيد محمد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي نژاد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ ، قم: دار الحديث، 1421..
22. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الطبعة الثالثة1403هـ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت.
23. محمد باقر حشمت زاده ، الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية ، مجموعة مقالات عن الجمهورية والثورة الإسلامية ، طهران: منشورات منظمة الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية ، 1377
24. محمد باقر محمودي ، نهج السعادة ، مؤسسة الطباعة والنشر، وزراة الثقافة والارشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى 1418ه
25. محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام ، حديث رقم811، الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلامية، النجف.
26. محمد عبده، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
27. محمد عصفور سلمان، مختصر سير اهل البيت عليهم السلام، المطبعة المركزية، جامعة ديالى2016
28. محمد محمدي ري شهري ، سر استمرار الثورة في نهج البلاغي قم: المطبوعات الإسلامية ، 1359.

29. المرجع نفسه ، ص 16.

30. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية ، مرجع سابق ، ص 23.

31. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ،مجلة دراسات عربية،العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ،1983، صفحة 11.

32. موسوعة بلاكويل للفكر السياسي أكسفورد ، المملكة المتحدة ، 1984 ، ص 327. ميلر ، د ، 3.

33. ميشيل هاملتون، التاريخ الضائع، مكتبة الكنغرس واشطن، 2007، ص4.

34. يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، يوسف إبراهيم يوسف، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1985

35. يوسف القرزاوي ، مشكلة الفقر من منظور القرآن والناس ، ترجمة عادل نادر علي طهران: دار نشر الثقافة الإسلامية ، 1363.